

هل يتكرر سيناريو الجنوب السوداني: التدخل الدولي يهدد بتكريس المطالب الانفصالية في دارفور

19-5-2004

والمطلوب هو تدخل عربي وإسلامي واضح ومحدد في قضية دارفور، وعدم السماح بتكرار خطأ ترك الخرطوم وحدها في مفاوضات، مثل ماشاكوش ونيفاشا وسط ضغوط أمريكية وغربية شديدة، كما يجب أن تتحرك منظمات الإغاثة والهيئات الخيرية العربية والإسلامية بقوة في كل أنحاء السودان، خصوصا الغرب والجنوب، وإعادة كفة التوازن مع عشرات المنظمات الإغاثية التبشيرية
بقلم عبدالله صالح

شهدت الآونة الأخيرة تصاعداً في القتال الدائر في منطقة دارفور غرب السودان إلى الحد الذي تحول معه الأمر إلى أزمة خطيرة باتت تهدد باندلاع حرب أهلية جديدة في غرب السودان، حيث تناقلت وكالات الأنباء وبشكل متوالٍ بيانات صادرة من هذا الطرف أو ذلك تحمل اتهامات متبادلة، وتحدثت عن مئات القتلى وعن انتهاكات خطيرة أدت إلى نزوح مئات الآلاف من السكان العزل هرباً من الموت؛ مما أثار الكثير من القلق حول طبيعة ما يجري في دارفور واحتمالات أن تتحول تدريجياً إلى "مسمار جحيم" جديد للتدخل في شئون السودان -عسكرياً هذه المرة- وتقسيمة على المدى البعيد؛ بحيث قد يفصل الجنوب عملياً برقع مساحة السودان الحالية تقريباً في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد ستة أعوام، ويعقبه غرب السودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلاً دولياً، وربما يتبعه شرق السودان، حيث المطامع الإريتريّة والإثيوبية في تأمين منطقة الحدود مع الخرطوم بفصائل سودانية موالية والسعي لتخريب المنطقة على الانفصال.

ومع اقتراب انتهاء "المرحلة الأولى" من مخاوف تقسيم السودان بشأن سلام الجنوب وما سيترب عليه من تنازلات فيما يخص الجنوب والسلطة عموماً في السودان، تصاعدت مؤخراً مخاطر التدخل في دارفور، أو ما يمكن اعتباره "المرحلة الثانية" من مخطط التدخل والتقسيم الغربي للسودان عبر تصريحات متتالية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تصف ما يجري في دارفور على أنه تطهير عرقي تقوم به قبائل عربية ضد قبائل أفريقية وتدعو للتدخل العسكري في السودان، لمواجهة ما تسميه بالعصابات العربية الموالية للحكومة، التي تطارد القبائل الأفريقية وتهدد بإبادتها، خاصة مع الحديث عن نزوح نحو 100 ألف سوداني إلى تشاد جراء هذا الصراع.

ومما يزيد الأمر خطورة أن ما يجري في السودان بصفة عامة، ودارفور على وجه الخصوص يواجه بتجاهل عربي وإسلامي، بما يهدد بتكرس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني في ظل ما تواجهه حكومة الخرطوم من ضغوط، نتيجة التدخلات الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، سواء بين أتباع الإنقاذ والترايب في مواجهة تيار الأنصار والختمية، أو الانقسام الآخر الأخطر داخل التيار الإسلامي الحاكم (تيار الترايب - البشير). ومن جانب آخر، فقد بدأ متمردو الجنوب (تيار جون جارنج) في التواصل مع متمردى دارفور بدعوى الوساطة بينهم وبين الخرطوم لوقف القتال على الرغم من ثبوت وجود علاقة سابقة بين متمردى الجنوب والغرب حتى في البيان التأسيسي لكلتا الحركتين؛ الأمر الذي يُعتبر بدوره تطوراً خطيراً باتجاه تكثيل حركات التمرد ضد الحكومة المركزية في الخرطوم.

ومما يعزز هذه المخاوف وجود محاولات سابقة لمتهمي الجنوب لإثارة الفلأقل في الغرب في الثمانينيات من القرن الماضي؛ بهدف توسيع التمرد جهة الغرب للضغط على الحكومة السودانية، مما اضطر حكومة المهدي في ذلك الحين لتسليح قبائل دارفور لمواجهة المتمردين، ومع عجز التمرد عن التغلغل إلى الغرب فشلت خطة جارنج، ولكن متمردى الجنوب يعودون الآن لتوثيق تحالفهم مع متمردى الغرب (دارفور) تحت غطاء الوساطة؛ وهو ما قد يشكل ضغطاً أكبر على الخرطوم.

الجغرافيا السياسية للصراع:

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، ويمتد بين خطى عرض 9 و20 شمالاً وخطى طول 16 و27 شرقاً، وتقدر مساحته الكلية بحوالى 196 ألف و404 أميال مربعة، أي نحو خمس مساحة السودان تقريباً. وتشكل حدوده الغربية الحدود السياسية للسودان في تلك الجهة مع ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وتسكنه عرقيات إفريقية وعربية؛ من أهمها "الغور" التي جاءت تسمية الإقليم منها، و"الزغاوة"، و"المساليت"، وقبائل "البقارة" و"الرزقات". وتمتد جذور بعض هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وكانت دارفور في السابق مملكة إسلامية مستقلة تعاقب على حكمها عدد من السلاطين، كان آخرهم السلطان علي دينار، وكان للإقليم علمته الخاصة وعلمه، ويحكم في ظل حكومة فيدرالية يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم، وكانت هذه الفيدراليات مستقلة تماماً حتى سقطت في الحقبة التركية.

وقبائل دارفور متعددة وتنقسم إلى أعراق زنجية وحامية وسامية، وجميع سكانها مسلمون ديناً، ويقطن في الريف 75% منهم، بينما يمثل الرعاة الرحل حوالي 15%، والباقيون يقيمون في بعض المدن، مثل الفاشر، ونبالا، وزالنجي. وقد انضمت منطقته دارفور إلى

السودان عام 1916 إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تكن تابعة للسودان قبل ذلك، حيث إنها خضعت للعهد المصري في الفترة من 1884 إلى 1898، ثم دانت للدولة المهدية من 1884 إلى 1898، وبقيت مستقلة كفترة انتقالية قصيرة في الفترة من 1898 إلى 1916 تحت حكم السلطان علي دينار إلى أن عادت للخضوع للحكم الثنائي منذ عام 1916 وحتى استقلال السودان عام 1956.

وقد شهد إقليم دارفور طوال تاريخه صراعات قبلية على المرعى والأرض ومصادر المياه، وساعد على ذلك انتشار التقاليد القبلية، لكن هذه الصراعات كانت محدودة، ويتم تسويتها من خلال الأطر والأعراف المحلية، وقد بدأت الأوضاع في التغير نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد في السبعينيات والثمانينيات والتي تربطها مع دارفور العوامل القبلية عبر الحدود المفتوحة، وازداد ذلك بمرور الوقت مع تدخل ليبيا في تشاد، وأصبحت دارفور مسرحاً خلفياً للقوى والصراعات الدائرة على الأرض التشادية.

ونظراً للمساحة الشاسعة للإقليم وضعف الحكومات المركزية في الخرطوم فقد انتشر السلاح في الإقليم وتفاقم النزاعات القبلية، ولعبت الحكومات السودانية منذ عهد الصادق المهدي في الديمقراطية الثالثة مروراً بنظام الإنقاذ الحالي دوراً كبيراً في خلق الأرضية التي أدت إلى الوصول إلى الأوضاع الحالية، حيث عمدت إلى تزويد بعض القبائل بالسلاح لتكوين ميلشيات محلية تهدف إلى منع الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون قرنق) من مد نفوذها أو مسرح عملياتها إلى غرب السودان، غير أن هذه القبائل استخدمت هذه الأسلحة فيما بعد في صراعاتها مع القبائل الأخرى حول المياه والمراعي.

وينقسم سكان دارفور بشكل أساسي إلى قسمين كبيرين، أولهما يضم القبائل الأفريقية، وأهمها الفور، والزغاوة، والمساليات، والبرتي، والتاما، والبرحق، والغلاتة. أما القسم الثاني ويضم القبائل العربية وأهمها: التعايشة والهانية وبنو هلبة والزريقات والمسيري والمعاليا. وينعكس هذا التقسيم بشكل مباشر على طبيعة الصراع وآلياته، وأيضاً آفاق تطوره، فالحركات المقاتلة تنتمي لقياداتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية إلى قبيلتي الفور والزغاوة، بينما تنتمي ميلشيات "الجنجاويد" التي ارتبط اسمها بأعمال النهب المسلح إلى القبائل العربية.

وقد اتجه أهل دارفور خلال الحكم التركي الذي استمر نحو 10 سنوات لأسلوب المقاومة، وشكل الأمراء والأعيان حكومات ظل كانت مسئولة عن قيادة جيش دارفور الموحد الذي كان يشن عمليات المقاومة ضد الجيش التركي. كما شهد الإقليم عدة ثورات؛ من أشهرها ثورة السلطان هارون التي دحرها غردون باشا عام 1877، وثورة مادبو بمدينة الضعين، وثورة البقارة. وعند اندلاع الثورة المهدية سارع الأمراء والزعماء لمبايعة المهدي ومناصرته حتى نالت المنطقة استقلالها مجدداً. ولم يدم استقلال الإقليم طويلاً؛ حيث سقط مجدداً تحت حكم المهدية عام 1884 الذي وجد مقاومة عنيفة حتى سقطت المهدية عام 1898، فعاد السلطان علي دينار ليحكم دارفور. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أيد سلطان دارفور تركيا التي كانت تمثل مركز الخلافة الإسلامية؛ الأمر الذي أغضب حاكم عام السودان، وأشعل العداء بين السلطنة والسلطة المركزية، والذي كانت نتيجته الإطاحة بسلطنة دارفور وضمها للسودان عام 1917.

وقد تأثر إقليم دارفور بالثقافة الإسلامية قبل دخول المستعمرين؛ فأقيمت المدارس الدينية لتعليم القرآن والشريعة الإسلامية، وتم إرسال العديد من أبناء الإقليم إلى الدراسة في الأزهر الشريف؛ حيث خصص "رواق دارفور" منذ تلك الفترة، كما كانت هناك نهضة ثقافية وفكرية ساهمت في تلاحم القبائل.

وقد مرت على الإقليم الكثير من التطورات والتدخلات التي أثرت على اختلاف ثقافات المنطقة وتنوع أعراقه، خصوصاً مع توطن قبائل من الرحل من غير سكان الإقليم، ومع ظهور الدول الأفريقية نتيجة التقسيم الجغرافي وتعاظم الصراعات المسلحة في المنطقة بدأت تظهر أنواع من الانعزال المكاني والانعزال الاجتماعي والانعزال الفكري. وأصبح أكثر من 85% من الصراعات القبلية في السودان يدور في إقليم دارفور، الذي يمثل نحو خمس مساحة السودان، وبلغ عدد سكانه ما يقارب 6 ملايين نسمة؛ وساهم في تصاعد هذه الحروب والصراعات المسلحة عدة أمور إضافة إلى التركيبة القبلية التي تتحرك في فضاءها الأحداث الدامية في الفاشر والجينة وقولو وكرنوي؛ بحيث يمكن القول بأن ما حدث كان نتيجة أخطاء بشرية وتدخلات خارجية أيضاً. فقد أدى إدخال السلاح بكميات كبيرة لهذه المنطقة الملتهية إلى ظهور العديد من الصراعات الداخلية (لمواجهة حركة التمرد الجنوبية)، والصراعات الخارجية (القتال في تشاد وأفريقيا الوسطى) مما أدى لانتشار تجارة السلاح في المنطقة. وقد جرت حركة تسليح للميلشيات العربية من المسيرية والزريقات منذ عام 1986م من قبل حكومة الصادق المهدي "بهدف مواجهة تمدد حركة جارانج"، واستمر التسليح في عهد الرئيس البشير لمواجهة التمرد في جنوب السودان، على نحو ساهم أيضاً بصورة كبيرة في تصاعد الصراع في دارفور.

التنظيمات المسلحة في دارفور:

هناك ثلاثة تنظيمات ترتبط بشكل أو بآخر بالقتال الجاري الآن في دارفور، أبرزها هو "جبهة تحرير السودان" وجناحها العسكري "جيش تحرير السودان". يرأس الجبهة محامٍ سوداني شاب هو عبد الواحد محمد نور الذي ينتمي إلى قبيلة الفور، بينما يحتل "أركو مناوي" موقع أمينها العام، ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطاً سابقين في الجيشين السوداني والتشادي. وتنتقد البيانات السياسية لحركة تحرير السودان التهميش الذي تعرض له إقليم دارفور واستبعاد أبنائه من المشاركة في السلطة، وانعدام الخدمات الأساسية في الإقليم، وتنادي بحكم ذاتي موسع، وإعادة بناء السودان على أسس جديدة، وتقول بأن الاضطهاد الوحشي والتطهير العرقي المدعوم من قبل النظم الحاكمة في الخرطوم ترك سكان دارفور بدون أي خيار سوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة. وتشابه هذه الحركة بدرجة كبيرة مع "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي يقودها جون قرنق، سواء في الاسم المعلن لها أو تقسيم الأدوار بين جناح سياسي وآخر عسكري أو في المطالب المرفوعة والخطاب السياسي الذي تتخذه جسراً لتحقيق أهدافها.

ويلى هذا التنظيم من حيث الأهمية "حركة العدالة والمساواة" التي يقودها "خليل إبراهيم" المقيم الآن في لندن، بينما يقود عملياتها العسكرية "التيجاني سالم درو" وهو ضابط سوداني سابق وينتمي لخليل إبراهيم إلى قبيلة الزغاوة والمثير في الأمر أنه كان عضواً قيادياً في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، إلا أنه -وبعد العديد من التطورات- أعلن في مارس 2003 تأسيس حركة "العدالة والمساواة" التي أصدر بيانها الأول من لندن باللغة الإنجليزية. وبدا واضحاً أنه يريد أن يتخلى عن عبء أطروحاته الإسلامية السابقة؛ ولذا مال إلى تبني طرح علماني، وبدا حريصاً على إبعاد نفسه وحركته بقدر كافٍ عن الثقافة العربية الإسلامية، حيث انخفضت نبرة الخطاب الديني لصالح تزايد مساحات الخطاب الإثني والقبلي لكي يتلاءم مع الجغرافيا الثقافية لمنطقه غرب

السودان.

التنظيم الثالث المشارك في أحداث دارفور هو "حزب التحالف الفيدرالي" الذي يتزعمه أحمد إبراهيم دريج، وهو سياسي سوداني من غرب السودان ينتمي إلى قبيلة الفور، وقد لعب دريج أدوارا بارزة في السياسة السودانية منذ النصف الثاني للستينيات إلا أن حزبه بقي جهويا على الدوام يحمل مطالب دارفور. ويقيم أحمد إبراهيم دريج الآن في لندن، ويعتبر "شريف حرير" نائبه في الحزب هو الشخصية الأكثر نشاطا في التنظيم. و"شريف حرير" ينتمي إلى قبيلة الزغاوة، وأصدر بيانات ينسب فيها العديد من الأعمال العسكرية الجارية إلى حزبه، ثم عاد وذكر أن العمليات العسكرية تعبر عن تحالف عريض من أبناء دارفور، وإن كان من الواضح أن علاقة "حزب التحالف الفيدرالي" غير ودية مع "حركة العدالة والمساواة"، حيث يلجأ "شريف حرير" إلى الإشارة الدائمة للانتماء الإسلامي للخليل إبراهيم.

ويعكس خطاب القوى المعارضة في دارفور أزمة هوية وافتقاد القدرة على تحديد الذات والعدو ومن ثم تحديد الأولويات بشكل واضح، حيث تتباين رؤية هذه القوى لطبيعة الصراع بين اتجاه يرى أن الصراع هو على مكونات الطبيعة من مزارع ومراع وظروف بيئية فرصت ندرة في الموارد ترتب عليها صراع مصالح. واتجاه آخر يقسم دارفور على أساس إثني ما بين القبائل الأفريقية والعربية، وبصور الصراع بأنه ضد الوجود العربي بدارفور، ويعتبر المركز كامتداد لذلك الوجود وداعم له ضد المجموعات الأفريقية لذا يجب مناهضته. في حين يصور آخرون الصراع على أساس جغرافي باعتبار أن دارفور جزء من قطاع واسع -يضم الجنوب والشرق وأقصى الشمال- يتم تهميشه من قبل المركز النيلي المحدد بمثلث (الخرطوم وكوستي وستار) وهو مركز متصور يسيطر على السلطة والثروة.

ويبدو أن هناك قوى خارجية وأخرى محلية تقف وراء تمرد دارفور في غرب السودان بهدف الضغط على حكومة الخرطوم نحو مزيد من التنازلات في مفاوضات الجنوب، وإضعاف موقف الحكومة السودانية عموما. وليس خافياً أن الحركة الشعبية بزعامة جون جارانج تساند متمردي دارفور عسكريا ولوجستياً بهدف إرباك الخرطوم ودفعها للتنازل أكثر، وتقديم مكاسب جديدة لمتمردي الجنوب للوصول لاتفاق سلام نهائي سريع كي تتفرغ لتمررد غرب السودان.

أما التحرك العربي في مواجهة أحداث دارفور فقد كان محدوداً ولايعبر عما تمثله السودان من ثقل وأهمية كدولة عربية وإسلامية، صحيح أن الخارجية المصرية تتابع الأمر عن كثب، وتلعب دورا في الاتصالات مع الاتحاد الأوربي وفي مؤسسات الأمم المتحدة، وتعرقل صدور قرارات تعاقب حكومة السودان، كما أن وفدا من الجامعة العربية توجه إلى ولايات غرب السودان يوم 4 مايو 2004 لتقصي الأوضاع الإنسانية هناك إثر مزاعم بوجود ممارسات تطهير عرقي وتجاوزات أخرى ضد المدنيين.. ولكن كل هذا لا يؤثر علي الخطط الموضوعية لرسم الواقع الجديد في دارفور أو الجنوب، ولا يعادل ما يجري من مخططات غربية مدروسة بدقة لتغيير الوضع في السودان.

وإذا كان التدخل الغربي والأمريكي مقبولا فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان بدعوى أن هناك صراعا بين مسلمين ومسيحيين استناداً إلى الإحصاءات التي تشير إلى أن نسبة المسلمين في الجنوب 18%، والمسيحيين 17%، وباقي السكان وثنيون؛ فهو ليس مقبولا في الغرب؛ لأن كل القبائل هناك مسلمة سواء العربية أو الأفريقية بنسبة 99%، وليس هناك معنى لتدخل الاتحاد الأوربي بدعوى وجود تطهير عرقي أو ديني.

ويبدو أن الاتفاقات التي تجرى حاليا برعاية تشاد ومن خلفها الاتحاد الأوربي ستكون على غرار ما جرى في مفاوضات ماشاكوس ونيفاشا بين الخرطوم ومتمردي الجنوب من حيث انعقادها بعيدا عن أي تأثير عربي في مجرياتها، فليس سرا أن هناك توجهاً غربياً للتدخل في شئون السودان تحت ضغط جماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة التبشيرية الأوربية.

وقد أدلى منسق العمليات الإنسانية التابع للأمم المتحدة في السودان موكايش كايلا بتصريحات في مارس الماضي 2004، اعتبر فيها أن النزاع الدائر في دارفور "أصبح اليوم أكبر كارثة عالمية على الصعيد الإنساني وعلى صعيد حقوق الإنسان". وشبه حصيلة نزاع عربي السودان بما وقع من "كوارث تاريخية على غرار رواندا". وتبعه الرئيس الأمريكي جورج بوش بمطالبة الحكومة السودانية بـ"التحرك الفوري لإنهاء الأعمال الوحشية في إقليم دارفور"، وإن استبعدت واشنطن فكرة التدخل الدولي العسكري وفقا لاقتراحات الأمم المتحدة.. ربما لرغبة الرئيس بوش في الحصول على تنازل حكومي في الجنوب كمقابل لرفضه دعم التدخل في الغرب. ولكن رئيس اللجنة العسكرية في الاتحاد الأوربي الجنرال الفنلندي جوستاف هاجلان أشار إلى إن قوة عسكرية أوربية قد تتدخل في إقليم دارفور، وأكد أن السودان مدرج في قائمة الأمم المتحدة التي تحدد الدول المرشحة لإرسال قوة لحفظ السلام فيها.

ويبدو أن هناك اتجاه دولي قوى للتدخل في غرب السودان، بما يهدد بتكريس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، في ظل الخطط المرسومة لإضعاف حكومة الخرطوم عبر الضغوط الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، بحيث قد يفصل الجنوب عمليا برع مساحة السودان الحالية تقريبا في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد ستة أعوام، ويعقبه غرب السودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلا دوليا، وربما يتبعه شرق السودان، حيث المطامع الإريتريّة والإثيوبية في تأمين منطقة الحدود مع الخرطوم بفصائل سودانية موالية والسعي لتحرير المنطقة على الانفصال.

والمطلوب هو تدخل عربي وإسلامي واضح ومحدد في قضية دارفور، وعدم السماح بتكرار خطأ ترك الخرطوم وحدها في مفاوضات، مثل ماشاكوش ونيفاشا وسط ضغوط أمريكية وغربية شديدة، كما يجب أن تتحرك منظمات الإغاثة والهيئات الخيرية العربية والإسلامية بقوة في كل أنحاء السودان، خصوصا الغرب والجنوب، وإعادة كفة التوازن مع عشرات المنظمات الإغاثية التبشيرية الغربية وعدم ترك الساحة للقوى الكبرى ترتع فيها كيفما تشاء.